

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٢٠

الجمعة، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٨/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد لاميك	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد جوستينو
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تشاي وي مينغ
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة غليفيكايتي
	ماليزيا	السيد رزاق
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد عليو
	نيوزيلندا	السيدة هيل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

التقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في ليبيا (S/2015/113)

سالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/128)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/144)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1508782 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

التقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في ليبيا (S/2015/113)

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/128)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2015/144)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ليبيا ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتين S/2015/216 و S/2015/218، اللتين تتضمنان نصي مشروعي قرارين.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/144، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وكذلك إلى الوثيقة S/2015/113، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في ليبيا. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/128، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2015/216، الذي قدمته إسبانيا وأنغولا وليتوانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥).

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2015/218، والمقدم من الأردن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

أعطى الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باعتماد القرارين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢١٤ (٢٠١٥).

نحن نمر بمرحلة حاسمة في المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة في ليبيا. يجب أن يتحد المجتمع الدولي وراء الممثل الخاص برناردينو ليون والتكلم بصوت واحد للمساعدة على ضمان توصل الأطراف الليبية إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وبالتالي، فإن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اليوم لدلالة هامة على الدعم القوي المتواصل للعمل الذي يقوم به ليون، وللوساطة السياسية وحل الأزمة الراهنة عن طريق الحوار.

وعواقب الإخفاق واضحة للعيان. ويتيح عدم الاستقرار وانعدام الأمن المجال أمام الجماعات الإرهابية، بما فيها تلك المرتبطة بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة، لتهديد الليبيين والبلدان الأخرى في المنطقة. لقد أوجدت حالة إنسانية متدهورة وزيادة في الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. وأدت إلى انتشار الأسلحة والذخائر غير الآمنة مما يساعد على تصعيد العنف والإمعان في تقويض استقرار وأمن ليبيا وشعبها.

ولذلك، نرحب بتجدد التركيز على ولاية بعثة الأمم المتحدة لتدعم على سبيل الأولوية العملية السياسية في ليبيا، فضلا عن مساعدة المؤسسات الليبية، ورصد حقوق الإنسان ومكافحة انتشار الأسلحة. ونؤيد إعادة تأكيد الجزاءات وتدابير حظر توريد الأسلحة. ونحن نكرر النداءات من أجل وضع حد للعنف، وضرورة المساءلة وزيادة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

إن القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥) لرسالة جماعية قوية تدل على التزامنا بدعم ليبيا في مكافحة الإرهاب. وقد شهدنا البروز الخطير للجماعات المنتسبة إلى داعش عبر شمال أفريقيا وآثاره على الأمن الإقليمي. إن قتل المصريين المسيحيين الأقباط، وتفجيرات القبة، والهجوم الذي وقع في الآونة الأخيرة على متحف باردو التونسي لا تترك لنا أي مجال للشك في أنه يجب اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للتهديد. والمملكة المتحدة مستعدة للاضطلاع بدورها في هذا الجهد.

من الأهمية بمكان أن تتواصل مكافحة الإرهاب والجهود السياسية بالتوازي. وعدم وجود حكومة مركزية قوية وموحدة في ليبيا يعزز الذين يرغبون في إغراق البلد والمنطقة في فوضى. لذلك فإن حكومة الوحدة الوطنية مهمة للغايةبالنسبة للجهود التي تبذلها ليبيا لمكافحة الإرهاب.

السيدة قعوار (الأردن): شكرا سيدي الرئيس. ونشكر أعضاء المجلس الذين صوتوا لصالح القرار ٢٠١٤ (٢٠١٥)، الذي قدمه الأردن بالتعاون مع مصر وليبيا، وتنفيذا لقرار الجامعة العربية على المستوى الوزاري. إن التهديد الذي تمثله (داعش) في ليبيا والمنظمات الإرهابية الأخرى قد أوجب علينا كمجلس أمن أن نأخذ زمام المبادرة وأن نعلن تأييدنا للحكومة الليبية الشرعية في جهودها في مكافحة الإرهاب وخاصة إرهاب داعش والقاعدة وأنصار الشريعة.

كما أن المجلس في قراره هذا قد عبر عن تأييده وتشجيعه للدول بأن تقوم بمساعدة الحكومة الليبية في جهودها في مكافحة الإرهاب. وبدون تظافر الجهود لمكافحة هذا الإرهاب فإن الوضع في ليبيا والمنطقة سوف يؤول إلى الأسوأ، وسيكون له تداعيات ليس على ليبيا فقط وإنما على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجميع أنحاء العالم.

ولا بد لنا هنا من دعم جهود الحكومة الليبية الشرعية وهذا يتطلب أن تقوم لجنة الجزاءات بتسريع النظر في طلبات الحكومة الليبية للحصول على السلاح والمعدات اللازمة وهذا ما يدعو إليه القرار بوضوح.

يدعم الأردن جهود الممثل الخاص للأمين العام لتيسير التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية، للتحديات المتزايدة التي تواجه ليبيا، والخطوات التالية الواجب اتخاذها على الفور من أجل استكمال الانتقال السياسي الديمقراطي، وبناء مؤسسات الدولة والشروع في إعادة بناء ليبيا، ونؤكد في الوقت نفسه على المضي بمسار مكافحة الإرهاب بالتوازي مع الجهود السياسية وعدم الربط بينهما.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تؤكد من جديد دعمها الثابت للعمل الهام الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، السيد برناردينو ليون، في جهوده الدؤوبة الرامية إلى تيسير تشكيل حكومة وحدة وطنية كجزء من المرحلة القادمة من عملية الانتقال السياسي في ليبيا من خلال الحوار بقيادة الأمم المتحدة. إن قراري مجلس الأمن اليوم – القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥) والقرار ٢٢١٤ (٢٠١٥) – يعيدان تأكيد دعمنا للجهود التي يبذلها ليون وترمي إلى تيسير الحوار السياسي بغية تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما يحث المجلس جميع الأطراف في ليبيا على المشاركة البناءة في الجهود التي يبذلها ليون، ويدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة عملية الحوار السياسي التي تقودها الأمم المتحدة، والممثل الخاص ليون وما يبذله من جهود ليرشد الأطراف نحو التوصل إلى تسوية دائمة وسلمية للأزمة السياسية والأمنية في ليبيا. وقد شهدنا في الأشهر الأخيرة كيف كانت الجماعات المتطرفة العنيفة، من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وعناصر جماعة أنصار الشريعة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المستفيدين الوحيدين من ليبيا مقسمة.

إن أجدى سبل مكافحة الإرهاب وأكثرها شمولا واستدامة هي التي تأتي من خلال الجهود الليبية الموحدة بدعم من المجتمع الدولي. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يشكل الليبيون حكومة وحدة وطنية في أقرب وقت ممكن.

إننا بتصويتنا اليوم لتجديد ولاية جهود الممثل الخاص ليون، من خلال تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إنما نشير إلى استمرار التزامنا بدعم التوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا وعزمنا المتواصل على القيام بذلك.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن ارتياحنا إزاء اتخاذ القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)بالإجماع. وفي مواجهة الأزمة التي تشهدها ليبيا، فإن الشيء الأساسي بالنسبة لإسبانيا هو الوحدة – وحدة المجتمع الدولي بأسره بدءا بمجلس الأمن، وحدة فيما بين بلدان المنطقة، التي لها تأثير كبير على ليبيا، والوحدة فيما بين الليبيين أنفسهم.

والفقرة الأولى من القرار واضحة جدا. إنها تدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار غير المشروط، وتبرز أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة السياسية المستمرة، وتدعو جميع الأطراف في ليبيا إلى التعاون مع الأمم المتحدة في تشكيل حكومة وحدة وطنية. وهذا هو الطريق الوحيد الممكن لليبيا. ونحن لا نقول ذلك لأنها مسألة مبدأ فحسب؛ ولكنها أيضا موقفنا العملي جدا. ونعتقد أن المواجهة المسلحة في ليبيا لن تؤدي إلى أي شيء. ووساطة الأمم المتحدة هي أفضل ضمان للاستقرار في البلد في الأجل المتوسط.

لقد أبرز ظهور (داعش) أحد أكبر المخاطر التي تطرحها هذه الأزمة إذا لم تتم معالجتها بسرعة: خطر أن تصبح ليبيا الملاذ الآمن الجديد للفكر الجهادي. إنها أحد البلدان الاستراتيجية التي تمثل منطلقا ممتازا للهجمات على أوروبا، ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا السياق، نؤيد أيضا القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥)، المقدم من الأردن، لمكافحة الإرهاب في المنطقة، ويسرنا اتخاذه

بالإجماع. كما نوافق على تجديد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة ستة أشهر فقط آملين أن تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال هذه الفترة سيمكّن من تغيير ولايتها.

إننا بهذا القرار نعرب عن التزامنا بمراقبة الحالة في ليبيا عن كثب. وفي الواقع، إن المجلس يتخذ خطوة كبيرة إلى الأمام اليوم، ونأمل أن يؤثر بصورة إيجابية على جميع أطراف التراع في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي للحديث أمام المجلس خلال هذه الجلسة الهامة، وبالنظر إلى تأخر الوقت سأختصر.

أريد أن أتقدم بالشكر لأعضاء المجلس على تصويتهم بالإجماع على القرارين ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢١٤ (٢٠١٥) اللذين اعتمدا منذ قليل، وهو دليل آخر على وحدة المجلس في دعم الشعب الليبي للخروج من الوضع الصعب الذي يعيشه.

وقبل أن أستمر في الحديث لا يفوتني أن أشكر وفدي المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة على الجهد الذي بذلاه في إعداد مشروعي القرارين وقيادة المشاورات بشأنهما.

أود أن أرحب بإسم الحكومة الليبية المؤقتة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأن أؤكد إستمرار دعم الحكومة لجهود البعثة في تنفيذ ولايتها. ونحن نتطلع إلى دور أكثر فعالية للبعثة في الشهور القادمة، وخاصة فيما يتعلق بدعم بناء مؤسسات الدولة. كما نؤكد استعداد الحكومة لمساعدة فريق الخبراء في أداء مهامه في إطار الإمكانيات المتوفرة.

وإسمحوا لي بهذه المناسبة أن أؤكد على الدور الهام لبعثة الأمم المتحدة في تيسير الحوار السياسي من أجل حل كل المشاكل القائمة في ليبيا وتشكيل حكومة توافق وطني، وأثني بالخصوص، على المثابرة والصبر اللذين أظهرهما السيد بيرناردينو ليون الممثل الخاص للأمين العام وفريقه من أجل جمع الفرقاء الليبيين وتيسير الحوار. نعرف أن المهمة صعبة، وتزداد صعوبة في بعض الأحيان بسبب الغموض والتفسيرات الخاطئة، وحتى التحريض ضد دور الأمم المتحدة. ولكن من الواضح أن تقدما هاما قد حدث في الحوار، وأن الأمل بدأ يلوح أكثر فأكثر أمام الليبيين في التوصل إلى اتفاق ووقف سفك الدماء، خاصة بعد وضوح الكثير من الأمور في جولة الصخيرات الأخيرة، وردود الفعل الإيجابية حول مشروع الوثيقة التي قدمها السيد بيرناردينو ليون للمتحاورين، وخاصة ردود الفعل الإيجابية من المتحاورين أنفسهم. والشعب الليبي بأكمله يتطلع إلى نجاح الأمم المتحدة في مساعدته الآن كما نجحت في مساعدته في بداية الخمسينات من القرن الماضي.

إن غالبية الشعب الليبي لا تشك في حياد الأمم المتحدة، ورغبة بعثتها الصادقة في مساعدة الليبيين على الخروج من محنتهم، ولكن من المتوقع أن نستمع للنقد من أولئك الذين يرغبون في استمرار الفوضى، ويعارضون بناء مؤسسات الدولة، وأولئك الذين لا يرغبون في فقدان الميزات التي حصلوا عليها، وأولئك الذين لا يهمهم الأرواح التي تسقط كل يوم، ولا اللاجئين والمهجرين، وأولئك الذين لا يهمهم مستقبل أبنائنا. ولكن من المؤكد أن هؤلاء جميعا فئة قليلة، وقليلة جدا، وأن الشعب الليبي سيقف وراء أي إتفاق يصل إليه المتحاورون. وأنا واثق من أن المتحاورين يدركون أن دورهم دور تاريخي ولا يغيب عن بالهم المصلحة العليا للبلد، ولن يخذلوا الشعب الليبي.

أن تخصيص قرار لمكافحة الإرهاب في ليبيا، يتم اعتماده هذا اليوم، هو في حد ذاته دليل على اهتمام المجلس بهذا الخطر الذي بدأ ينتشر في ليبيا. ولا شك أن السلطات الشرعية الليبية ستستمر في محاربة الإرهاب بكل قوة، وتتطلع إلى تنفيذ ما ورد في هذا القرار، وخاصة ما ورد في الفقرتين السابعة والعاشرة

بشأن الطلب من لجنة العقوبات النظر بصورة مستعجلة في طلب الإعفاء من حظر الأسلحة المقدم لتسليح الجيش الليبي، وأيضا دعم جهود الحكومة الليبية ومن يساعدها من الدول في مكافحة الإرهاب.

ولكننا نتطلع أيضا إلى مساعدة الدول التي لديها تأثير على بعض المجموعات المسلحة المتحالفة مع مجموعات إرهابية بأن تقنعها بفك ارتباطها بالإرهاب، والانضمام إلى جهود الحكومة في محاربته. إن أعدادا كبيرة من الشباب الليبي انضموا إلى مجموعات مسلحة يحصلون عن طريقها على المال ووجدوا أنفسهم للأسف، في تحالف مع تنظيمات إرهابية، ويسقطون قتلى وجرحى دونة هدف ولا يدركون أنهم يدمرون مستقبلهم ومستقبل بلدهم، فعلى من يستطيع أن يقوم بمساعدة السلطات الليبية الشرعية في انقاذهم، أن يقوم بذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، اسمحو لي في البداية، أن اتقدم بالشكر إلى أعضاء مجلس الأمن بعد اعتماد قرار مكافحة الإرهاب في ليبيا. وأود أن أخص بالشكر المملكة الأردنية الهاشمية، العضو العربي في المجلس والتي قدم وفدها مشكورا مشروع القرار وبذل جهودا مضنية خلال الفترة السابقة للتشاور بشأن أهم بنوده وضمان حصوله على تأييد كافة أعضاء المجلس. ونأمل أن يؤدي اعتماد هذا القرار إلى إحداث نقلة نوعية في إطار جهود المجتمع الدولي لمكافحة قدر الإرهاب المتشري في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي ليبيا بصفة خاصة.

لقد أثبتت أحداث الشهور الماضية أن الإرهاب أضحى ظاهرة عابرة للحدود، فقد انتشر سرطان (داعش) عبر تلك الحدود لتمس أعماله الإجرامية العديد من أرجاء العالم. وقد أصبح هذا التنظيم يسيطر على مناطق واسعة على الأرض في عدد من دول الشرق الأوسط. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي التعامل مع هذا الخطر بحزم وجدية، إذ لا يمكن التعايش مع الإرهاب ولا التفاوض معه. ولقد استمعنا خلال مداولات المجلس صباح اليوم إلى شهادات ضحايا الإرهاب التي بينت بشكل لا يحتمل لبس، المدى الذي وصل إليه هؤلاء المجرمون، الذين تجردوا من جميع القيم الإنسانية، وأصبحوا يستحلون النفس التي حرّمها الله واستباحوا أموال وأعراض البشر دون تفرقة. إن ما تقدم يستوجب أن نواجه الإرهاب بصوت واحد وبنهج واحد أينما كان، ويستوجب كذلك ألا نفرق بين الخطر الذي يمثله الإرهاب في العراق وغيره من الدول، والخطر الذي يمثله في ليبيا، بعد أن امتدت آثاره إلى البلدان المجاورة.

بينما تثمن جمهورية مصر العربية صدور هذا القرار من مجلس الأمن اليوم، إلا أننا نعي جيدا أن ذلك لا يعني القضاء على الإرهاب في ليبيا بصورة تلقائية، وإنما يمثل الخطوة الأولى على طريق لن يكون قصيرا أو سهلا، ولن يكتمل إلا بثمن باهض وجهد مضن. هذا ويؤمن الجانب المصري أنه بعد صدور هذا القرار يتعين على المجتمع الدولي أن يشرع في اتخاذ خطوات واضحة وعملية بهدف القضاء على هذا الخطر وذلك من خلال ما يلي:

أولا، تفعيل الفقرة الثالثة من بنود القرار والتي تحث الدول أعضاء الأمم المتحدة على مكافحة خطر الإرهاب في ليبيا باستخدام كافة الوسائل، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الليبية والدول الأكثر تأثرا من خطر الإرهاب هناك.

ثانيا، قيام لجنة العقوبات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) بتنفيذ ما نصت عليه الفقرة السابعة من القرار التي تحثها على البت سريعا في الطلبات المقدمة إليها من جانب الحكومات الليبية، آخذا في الاعتبار أن تلك الحكومة هي الشريك الوحيد للمجتمع الدولي الذي يحارب الإرهاب على الأرض في ليبيا في ضوء مسؤوليتها الوطنية

لحماية مواطنيها، وآخذا في الاعتبار أيضا أن خطر الإرهاب في ليبيا قد تنامى بشكل كبير خلال الفترة الماضية، ما يستوجب مواجهته بالوسائل والعتاد الكفيلين بالقضاء عليه.

ثالثا، وفي إطار تفعيل الفقرة الثامنة من القرار، نقترح في هذا الصدد، أن تسرع الدول التي تتمتع بخبرة واسعة في مجال مكافحة الإرهاب، بالتواصل المباشر مع ممثلي الحكومة الشرعية للتعرف منها على احتياجاتها الفعلية في هذا المجال، خاصة فيما يتصل ببناء القدرات الأمنية وتقديم المعلومات الاستخباراتية بشأن انشطة وتمويل وتسليح الجماعات الإرهابية العاملة في ليبيا، وسبل تقديم هذا الدعم في أقرب فرصة ممكنة.

رابعا، إن على المجتمع الدولي أن يبدأ في التعامل بكل حزم مع كافة الأطراف الخارجية التي يثبت أنها تقدم أي شكل من أشكال الدعم بما في ذلك الدعم المعنوي إلى الأطراف الإرهابية في ليبيا، حيث لن يمكن القضاء على هذا الخطر إلا بتجفيف مصادر تمويله وتسليحه.

وختاما، إن مسار مكافحة الإرهاب في ليبيا، والذي سبق وأن تناولناه، مسار منفصل عن ومتوازي مع مسار العملية الجارية في ليبيا تحت الرعاية القديرة للسيد برناردينو ليون. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن استمرار الدعم المصري الكامل لهذه العملية المحورية، والتي لا بديل عنها لتحقيق السلام في ليبيا. كما أؤكد استمرار تواصلنا اليومي مع السيد ليون للتعرف منه عن أفضل السبل لتقديم كافة أشكال الدعم السياسي له في مهمته الصعبة، التي نتمنى له فيها التوفيق بما فيه صالح الشعب الليبي الشقيق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.